

*رنا حسن

مخيم نهر البارد بين حاجزي الأمن والقانون

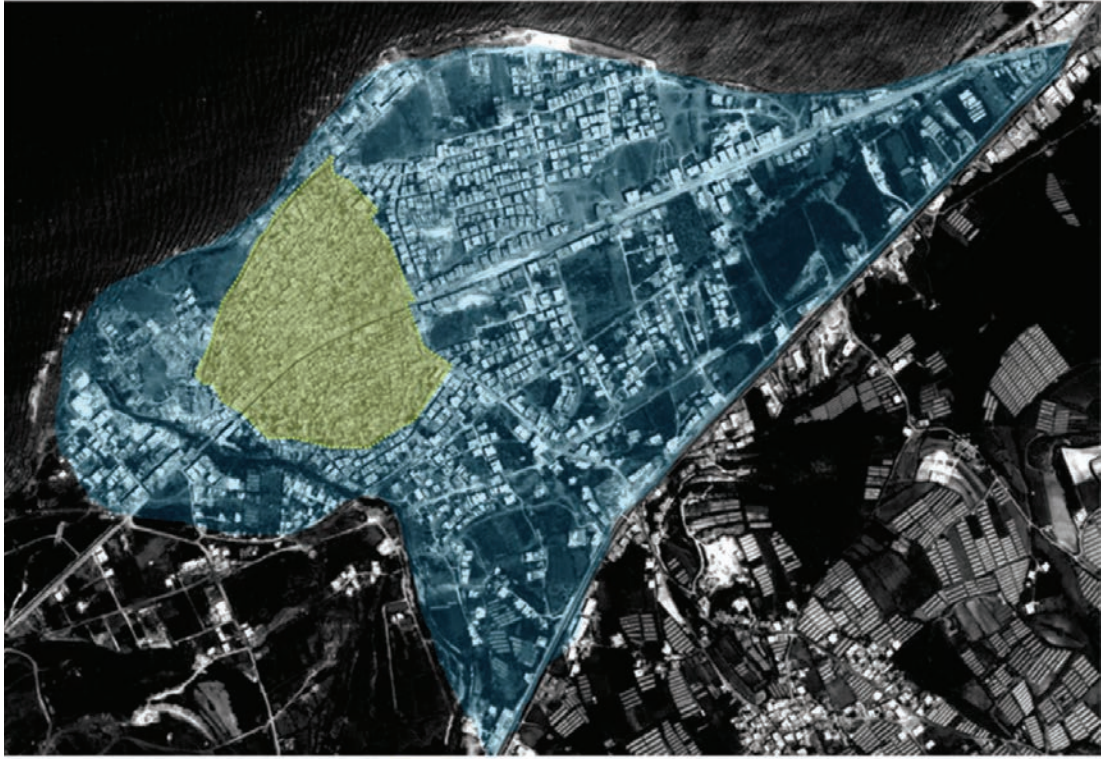
تقدم هذه الدراسة عن دمار مخيم نهر البارد وإعادة إعمارهِ خلاصات بشأن وضع المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان اليوم، وتُظهر أن المقاربة التي اعتمدها السياسة اللبنانية الرسمية في مخيم نهر البارد، في "المخيم القديم" وامتدادهِ، ستؤدي إلى احتمال ولادة نهج جديد في التعامل مع المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، يعتمد إجراءات أمنية مدججة بقوانين تمييزية. وتتناول الدراسة الخلفية التاريخية لتطور امتداد مخيم نهر البارد، فنضعه في سياق تطور ما يُعرف بـ "التجمعات غير الرسمية"، وخصوصاً في بلاد الجنوب، حيث يتمكن السكان من حيازة مأوى أساسي بتكلفة قليلة، غير أن دخول الدولة، في العقد الأخير، على خط الإمساك بمصير المخيم، عرّض أمان السكن في امتداد المخيم للاهتزاز، وزاد في "اللا رسمية"، وذلك في محطتين أساسيتين: قانون سنة ٢٠٠١ الذي منع الفلسطينيين من التملك، ومواجهات سنة ٢٠٠٧ في مخيم نهر البارد.

المخيم). فقد عانى التجمعان جرّاء آثار المواجهات في سنة ٢٠٠٧ بطريقتين مختلفتين، كما أن عملية إعادة إعمارهما تختلف باختلاف خصائصهما القانونية والسياسية والمكانية. فتعاقب الأحداث في المخيم القديم، من جهة، يكشف السياسات والاستراتيجيات الأمنية الجديدة التي تنوي الحكومة اللبنانية تطبيقها في المخيمات الفلسطينية في لبنان، بينما تُبيّن تجربة المخيم الجديد، من جهة أخرى، مستوى الهشاشة المرتفع الذي تعانیه التجمعات الفلسطينية، ولا سيما جرّاء الدعايات المترتبة على قانون الملكية لسنة ٢٠٠١

يجب أن نستمد من تجربة دمار مخيم نهر البارد وإعادة إعمارهِ دروساً كثيرة عن وضع المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان اليوم. وليس المقصود من هذا الكلام أن مخيم نهر البارد هو نموذج للمخيمات الأخرى - كما تدّعي الحكومة اللبنانية منذ انتهاء المواجهات - وإنما أن المقاربة التي اعتمدها الحكومة والمؤسسات الأمنية اللبنانية في مخيم نهر البارد ربما تؤسّر إلى ولادة نهج جديد في التعامل مع المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

ومن أجل استخلاص العبر الممكنة من تجربة مخيم نهر البارد، فإنه لا بد من التوقف عند تجربتي المخيمين: القديم (نواة المخيم) والجديد (امتداد

(*) باحثة لبنانية، معمارية ومخطّطة مدينية.
ترجمة: نسرين ناصر.



المخيم القديم امتداد المخيم

المخيم، فضلاً عن أنها لا تشير إلى وجود روابط بين المنطقتين. وأعتبر أن المنطقة في قيد الدراسة نشأت كامتداد مباشر لمخيم نهر البارد، ولذلك أسميها امتداد مخيم نهر البارد.

مخيم نهر البارد هو واحد من ٤٢ "تجمعاً فلسطينياً" موزعاً في الأراضي اللبنانية،^(١) وعبارة "تجمع فلسطيني" تُستخدم للإشارة إلى أي مجموعة بشرية تسكن مكاناً محدداً، وتضم أغلبية من الفلسطينيين، أكانوا مسجلين أم لا، إلا إنه لا يُعترف بها رسمياً كمخيم تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ولهذه التجمعات حاجات هائلة على الصعيد الإنساني وعلى مستوى الحماية،^(٢) ولا سيما بسبب عدم شمولها ضمن نطاق التفويض الممنوح للأونروا، وبسبب المرتبة المتدنية التي

الذي يمنع الفلسطينيين من تملك العقارات في الأراضي اللبنانية.

وتركز هذه الدراسة على الجزء الذي يُعرف اليوم بـ "المخيم الجديد" أو "المنطقة المحاذية"، وهذه المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى هذه المنطقة تحمل مدلولات سياسية (سنشرح هذه النقطة لاحقاً). ولأغراض هذه الدراسة، سأسمي هذه المنطقة "امتداد المخيم" آخذة في الاعتبار أن التجمع غير الرسمي (informal settlement)، والذي هو في قيد الدراسة، لا يمكن اعتباره مخيماً، نظراً إلى أن وضعه القانوني والمورفولوجيا المكانية فيه (شكل المكان وتطوره) يختلفان عن تصنيف المخيمات في لبنان، كما أنه لا يمكن أيضاً تسمية تلك المنطقة "منطقة محاذية" نظراً إلى أن كلمة "محاذية" تعني فقط الجوار الجغرافي، ولا تفيد ضمناً بأي استمرارية في

تُعرف بـ "فتح الإسلام" سيطرت عسكرياً على أجزاء من المخيم الذي كان يضم آنذاك، ما يُقدَّر بـ ٥٤٤٩ عائلة من اللاجئيين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون ضمن حدود مخيم الأونروا الأساسي (واسمه المتداول المخيم القديم)، وامتداداته في المناطق المحاذية (واسمها المتداول المخيم الجديد). وأسفرت المعارك التي استمرت ١٠٥ أيام عن مقتل ما لا يقل عن ٤٢٨ شخصاً، بينهم ١٦٦ عسكرياً لبنانياً و ٢٢٠ من مقاتلي "فتح الإسلام" وفق ما أعلنته السلطات اللبنانية، وما لا يقل عن ٤٢ مدنياً، ونزوح نحو ٣٦,٠٠٠ شخص من نهر البارد والقرى المجاورة.^(٤) وألحق القتال دماراً كاملاً بالمخيم القديم، بينما تكبد امتداد المخيم أضراراً واسعة النطاق، وتعرضت نحو ٦٠٠٠ وحدة سكنية وتجارية للدمار، أو لحقت بها أضرار فادحة. وبعد نهاية القتال، أعلن مخيم نهر البارد وامتداده منطقة عسكرية يُمنع السكان والزوار من الدخول إليها إلا بموجب إذن - تصريح دخول - يمنحه الجيش اللبناني بناءً على استنسابه المطلق (استثنائيت مؤخرًا النساء والأطفال من هذا التصريح، وذلك بعد نحو أربعة أعوام من انتهاء الحرب).

اليوم، وبعد أكثر من ثلاثة أعوام على انتهاء المواجهات، أعيد إعمار أقل من ٢٠٪ من المباني المدمرة، وعاد ٣٠٪ فقط من السكان إلى منازلهم، بينما لا يزال الـ ٧٠٪ المتبقون مهجرين.^(٥) وقد وافقت الحكومة على إطار عمل لإعادة إعمار المخيم (القديم) الذي يخضع لإدارة "الأونروا"، والذي يشمل ما يُقدَّر بـ ١٧٠٠ مبنى، وقطعت مرحلة التصميم أكثر من نصف المسافة تقريباً، لكن لم يجر تأمين سوى جزء من التمويل. وبدأت أعمال إعادة الإعمار في الرزمة الأولى من المخيم (القديم)، واكتملت في ٤٠ وحدة فقط، بيد أن الوضع مختلف إلى حد كبير في امتداد المخيم الذي لا يُصنّف رسمياً في عداد المخيمات الفلسطينية، والذي يقع بالتالي خارج نطاق صلاحيات "الأونروا". وقد خاضت مجموعة متنوعة وواسعة من الفاعلين هناك مفاوضات في الأعوام الأخيرة بشأن الإطار المؤسسي المحتمل

تحتلها هذه التجمعات في سلم أولويات المنظمات السياسية والأهلية. لكن إلى جانب الأوضاع المعيشية السيئة وغياب الخدمات، فإن سكان التجمعات الفلسطينية هم أكثر عرضة - من أبناء شعبهم في المخيمات - لقوانين التهميش التي تستهدف اللاجئيين الفلسطينيين في لبنان. فبينما جرى تعليق العمل بهذه القوانين داخل حدود مخيم "الأونروا" (الذي يُعتبر "مساحة خاضعة للاستثناء")^(٦)، استمر تطبيق هذه القوانين على التجمعات الأخرى. لكن في مخيم نهر البارد، وفي غيره من التجمعات، فإن المنطقة تطورت بصورة غير رسمية بالالتفاف على القوانين والتنظيمات. إن دراسة امتداد المخيم، هي محاولة لفهم كيف أمكن تطور تجمّع فلسطيني في ظل القوانين الإقصائية. وهذه الممارسة لا تقتصر على التجمعات الفلسطينية فحسب، بل نجدها أيضاً، في أي منطقة غير محظية يعجز فيها السكان عن الوصول إلى سوق السكن النظامية، فيستحوذون على ماوى لهم عبر التحايل على بعض أحكام التنظيم المدني أو بعض التنظيمات المتعلقة بالبناء أو التملك. وتتميز قضية التجمعات الفلسطينية بطابع خاص لأن السبب وراء لجوء السكان إلى الخيار غير الرسمي هو حرمانهم من حق التملك. ومن الأهمية بمكان في هذه اللحظة بالتحديد، التوقف عند أوضاع هذه التجمعات في ضوء سياسة إزالة "المخالفات" التي يطبّقها لبنان مؤخراً. فنظراً إلى أن التجمعات الفلسطينية أكثر هشاشة من سواها، كونها تفتقر إلى الدعم والحماية من أحزاب سياسية نافذة، أو من منظمات تابعة للأمم المتحدة، فإنها تشكل هدفاً سهلاً لهذه السياسات.

مخيم نهر البارد

في صيف سنة ٢٠٠٧، تعرّض مخيم اللاجئيين في نهر البارد، وهو ثاني أكبر مخيم فلسطيني في لبنان، لدمار واسع النطاق في إثر مواجهات عنيفة بين الجيش اللبناني ومجموعة إسلامية راديكالية



الدمار الذي حل بمخيم نهر البارد وامتداده
المصدر: الأونروا

في الواقع إلى تجمع كبير من المساكن التي يستطيع السكان تحمل أسعارها. فضلاً عن ذلك، فإن سلسلة من القوانين والممارسات الإقصائية فرضت قيوداً على حقوق الفلسطينيين في التملك في لبنان، ولا سيما قانون سنة ٢٠٠١ (الرقم ٢٩٦) الذي منعهم صراحة من التملك. وقد ولدت هذه المسائل القانونية المتعددة مشكلة كبيرة بالنسبة إلى إعادة إعمار امتداد المخيم، وهي تشكل تهديداً للتطور المستقبلي للتجمع.

ومن أجل فهم مختلف الأبعاد لامتداد المخيم، من المفيد أن نتوقف عند كيفية تطور هذا التجمع، والقواعد والمعايير التي وجهت تطوره. وفيما يلي سنسلط الضوء على تاريخ التمدين في هذا التجمع،

الذي يمكن أن تستند إليه إعادة الإعمار في امتداد المخيم، لكن من دون جدوى، إذ إن التوصل إلى إجماع يبدو شبه مستحيل، ولا سيما بسبب التعقيبات القانونية: فمنذ سنة ٢٠٠٧، صنفت الحكومة امتداد مخيم نهر البارد بأنه منطقة غير قانونية، وفرضت خضوع إعادة الإعمار فيه لقانون التملك وأحكام التنظيم المدني، مستندة في ذلك إلى واقع أن امتداد المخيم انطلق إلى حد كبير من نموذج التجمعات غير الرسمية (informal settlements)، متجاوزاً حقوق التملك وقانوني البناء والتنظيم المدني. وتعد هذه الأنظمة إشكالية كبيرة لأن المنطقة تُعتبر واجهة بحرية سياحية وزراعية في نظر المشترعين، في حين أنها تحولت

مساكن عليها. وفي الحالتين، جرى فرز معظم أراضي امتداد مخيم نهر البارد بطريقة غير رسمية. والمقصود بالفرز غير الرسمي هو أن فرز الأراضي لم يعمل على مراعاة أحكام التنظيم المدني المطبّق في المنطقة، ولم يُدوّن في السجل العقاري. فعلى سبيل المثال، إذا قُسمت أرض ما إلى ٤٠ قطعة صغيرة، وبيع كل منها إلى أكثر من مالك فلسطيني واحد، فإن الأرض تظل مسجلة في السجل العقاري على أنها أرض واحدة كبيرة يملكها المالك اللبناني الأصلي. والسبب وراء فرز الأراضي بطريقة غير رسمية هو أن التنظيم المدني في المنطقة المحيطة بمخيم نهر البارد لا ينسجم مع متطلبات السكان وحاجاتهم، فأغلبية الأراضي التي تحيط بمخيم نهر البارد هي، في الواقع، عبارة عن مساحات كبيرة تتراوح بين ٥٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ م^٢، في حين أن السكان المحتملين كانوا يبحثون عن قطع صغيرة تتراوح مساحتها بين ١٠٠ و ٤٠٠ م^٢. وهكذا وجب فرز الأراضي لبيعها لشارين أفراد. بيد أن متوسط المساحة المسموح به عند فرز الأراضي هو ١٢٠٠ م^٢ تقريباً لقطعة الأرض الواحدة، الأمر الذي لا يتلاءم مع الحاجة إلى قطع أرض صغيرة. علاوة على ذلك، وفي حالة الأراضي التي تزيد مساحتها على ١٠,٠٠٠ م^٢، فإن الفرز القانوني يفرض تخصيص ٢٥٪ للمنفعة العامة، أي للشوارع العريضة والمساحات العامة. كما أن عملية الفرز القانوني وتسجيل الأراضي مكلفة ويمكن أن تستغرق ستة

وعلى أنماط ممارسات تطور الأراضي التي كانت قائمة في امتداد المخيم قبل مواجهات سنة ٢٠٠٧.

التطور التاريخي لامتداد المخيم

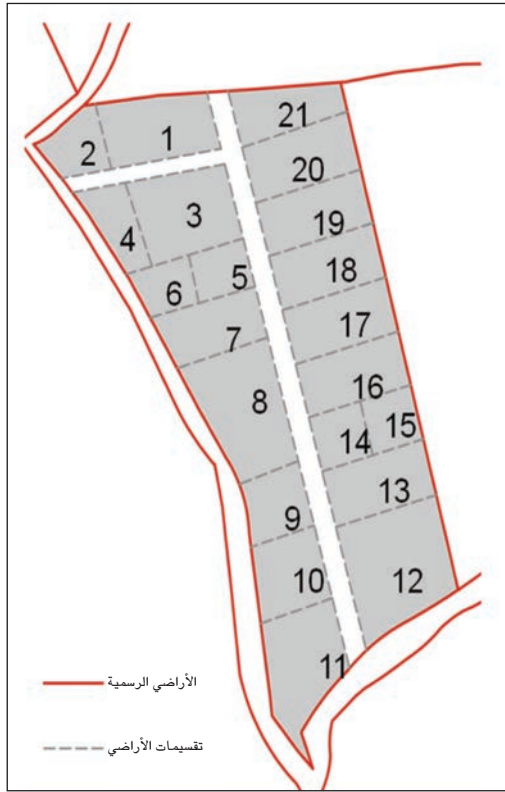
قبل الثمانينيات، كان مخيم نهر البارد محاطاً بأراضٍ زراعية كبيرة يملكها لبنانيون من القرى المجاورة، لكن مع تزايد الكثافة السكانية في المخيم، وتدهور أوضاعه المعيشية، بدأت عائلات قليلة كان وضعها الاقتصادي تحسّن، تسعى لشراء قطع أراضٍ صغيرة على مقربة من المخيم لبناء منازل عليها، من دون أن تقطع صلاتها بجماعتها في المخيم. وبدأ الطلب على شراء قطع أراضٍ في المناطق المحاذية للمخيم يرتفع، ودخل استخدام الأراضي في هذه المنطقة مرحلة الانتقال العملي من الوجهة الزراعية إلى الوجهة السكنية. وجرّاء ذلك، بدأت قيمة الأراضي ترتفع، الأمر الذي شكّل إغراء لأصحاب الأراضي اللبنانيين الذين أقبلوا على بيع أراضيهم لسكان المخيم الذين أرادوا شراء قطع صغيرة كي يُشيّدوا عليها بناء تقيم فيه العائلة الموسّعة. وفي بعض الحالات، باع الملاك اللبنانيون أراضيهم لمتعهدين فلسطينيين عمدوا بدورهم إلى فرز الأرض إلى قطع أصغر يكون في قدرة السكان شراؤها، وفي حالات أخرى، قسّم الملاك اللبنانيون أراضيهم إلى قطع صغيرة وباعوها مباشرة إلى السكان الذين يريدون تشييد



صورة تاريخية التّقطت من الجو في سنة ١٩٩٨
المصدر: الجيش اللبناني



صورة تاريخية التّقطت من الجو في سنة ١٩٦٨
المصدر: الجيش اللبناني



الخريطة رقم ١:

نموذج من الخريطة التي رسمها المساح للفرز غير الرسمي للأرض

اللبنانيين هي ٦٪). فضلاً عن ذلك، فإن إجراءات التسجيل معقدة وكان يتعذر أحياناً إتمامها،^(١) لذلك، ونظراً إلى التعقيدات والنفقات المترتبة على آلية التسجيل - والشعور العام بأن هذا التسجيل لا يُحسّن بالضرورة أمان الأملاك - فإن ٩٠٪ تقريباً من الشارين الفلسطينيين لم يسجلوا أراضيهم في السجل العقاري، وإنما سُجّل معظم عمليات شراء الأراضي لدى الكاتب العدل في المحلة بموجب وكالة غير قابلة للعزل. وحتى سنة ٢٠٠١، فإن هذه الطريقة كانت هي الأكثر شيوعاً لتسجيل الأراضي في امتداد المخيم. وفي الواقع، اعتبر عدد كبير من السكان الفلسطينيين أن هذه الوثيقة هي إثبات كافٍ على ملكيتهم الأرض لأنها تستند إلى مستند قانوني

أشهر، في حين أنه يمكن إتمام الفرز غير الرسمي في غضون شهر أو شهرين. ونتيجة ذلك، فُرز ما يزيد على ٩٥٪ من الأراضي حول مخيم نهر البارد بطريقة غير رسمية.

وكان السيناريو الأكثر شيوعاً لفرز الأراضي وتملكها في امتداد مخيم نهر البارد، هو على الشكل التالي: يستخدم مالك أو متعهد أراضٍ يملك قطعة أرض أو أراضي عدة متاخمة، مساح أراضٍ لبنانياً، أو فلسطينياً من مخيم نهر البارد، ويكلفه مسح قطعة الأرض وفرزها إلى أراضٍ صغيرة تتراوح مساحتها عادة بين ١٠٠ و ٤٠٠ م^٢، على أن يترك نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من الأرض للشوارع التي تندرج في إطار "المنفعة العامة". ويخرج المساح بخريطة تبين الشوارع وقطع الأراضي الصغيرة، مع تعيين رقم ومساحة محددة لكل قطعة أرض. والمتعهدون أو ملاك الأراضي هم الذين يقررون مساحة قطعة الأرض وعرض الشارع والنسبة المئوية المخصصة للمنفعة العامة. وبعد ذلك، يبيع المتعهد أو المالك أو وسيط يستخدمانه قطع الأراضي الصغيرة للسكان الأفراد، وذلك بحسب الخريطة التي وضعها المساح، وهذه الخريطة تُستخدم كوثيقة رسمية، إذ تُرفق في حالات عدة بعقد البيع الذي يتضمن إشارة واضحة إليها. وعند بيع جميع قطع الأراضي، تُضمّن الخريطة توزيع مختلف الشارين على قطعة الأرض الكبيرة، وإلى جانب اسم كل واحد منهم حصته، والمساحة المحددة لكل قطعة أرض، وتاريخ إجراء المعاملات. إن أغلبية الأراضي التي تم شراؤها في امتداد المخيم، وحتى تلك التي اشترت قبل سنة ٢٠٠١، لم تُسجّل رسمياً في السجل العقاري. وفي الواقع، كان يحق للفلسطينيين تملك الأراضي قبل سنة ٢٠٠١، لكنهم اعتبروا أجنباً وطُبّق عليهم نوع مقيد من التملك. فقد كان يُسمح لهم بتملك مساحة محدودة فقط، والضرائب التي كانت تُفرض عليهم لتسجيل الأراضي كانت أعلى كثيراً من تلك المفروضة على اللبنانيين (كانت ضريبة التسجيل المفروضة على الأجنب ١٦,٧٪، في حين أن الضريبة على

حد كبير إلى الثقة، وكذلك إلى الروابط الاجتماعية وصلات القرابة. وفي الواقع، فإن السكان كانوا يعرفون أنه لا داعي إلى اللجوء إلى المحاكم لتسوية النزاعات الناشئة عن ملكية الأراضي، وإنما يمكن حلها من خلال المفاوضات المحلية. وأخيراً، فإن المتعهدين والسكان في مخيم نهر البارد، وبغض النظر عن مدى رسمية المستندات، كانوا، في معظمهم، يعتبرون أن "كل شخص دفع ثمن أرضه هو مالك، وأن لا أحد يستطيع انتزاع ملكيته منه"، كما يتردد في أقوالهم.

ولا يعني هذا أن جميع الملاك في مخيم نهر البارد لم يسجلوا أراضيهم، وأنهم اعتبروا أن سندات الملكية القانونية ليست ضرورية، بل إن تحليل الأنماط القائمة يظهر أن اتباع الأصول القانونية كان مهماً في حالة الأملاك التي كانت تُعد ذات مردود اقتصادي، أي عندما تُشترى الأرض بهدف الاستثمار، أكان ذلك لتشديد مبان سكنية أو وحدات صناعية أو تجارية للتأجير أو البيع. ومن الواضح أن مواصفات الفاعلين الاجتماعيين الذين سجلوا أراضيهم بصورة قانونية كانت تختلف أيضاً عن أولئك الذين لم يفعلوا: فإما أنهم كانوا أكثر ثراء من المعدل، وإما تربطهم علاقة وثيقة بشخصية لبنانية ما، الأمر الذي أتاح لهم تسجيل الأراضي بأسمائهم. وباختصار، فإن الممارسات غير الرسمية التي تجاوزت التنظيمات القانونية الرسمية هي التي طبعت الطريقة التي تطور بها امتداد مخيم نهر البارد. إلا إنه لم يتطور في غياب كامل للقوانين، وإنما على النقيض، نشأ على مر السنين، "نظام ترتيب" واضح، كما يسميه مكوسلان،⁽⁸⁾ لتنظيم تطوير هذا التجمع وهيكلته. وكانت هذه الآلية التي استندت إلى معايير وتنظيمات طُورت على صعيد محلي وضمت مزيجاً مهنجاً من الممارسات الرسمية وغير الرسمية، تعمل، بصورة عامة، بفاعلية في مرحلة ما قبل الحرب، وتوفر للسكان درجة عالية من أمان الحيازة، على أرض الواقع (de facto)، لكنها، وكما تُبين الفقرة أدناه، اهتزت إلى حد كبير بعد مواجهات سنة ٢٠٠٧، وصارت

فعلي وجرى إبرامها في مؤسسة عامة. وبناء عليه، فإنهم رأوا فيها اعترافاً صريحاً من الدولة، واعتبروا أنها تضيف شرعية على ملكيتهم الأراضي من دون اضطرارهم إلى الحصول على سند ملكية قانوني، وأنها تفسح المجال أمام تسجيل الأرض في مرحلة لاحقة. لكن، بعد سنة ٢٠٠١، أصبح التسجيل الرسمي مستحيلاً، بسبب القانون رقم ٢٩٦ الذي ينص على الآتي: "لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين."^(٧) ونتيجة ذلك، مُنِع الفلسطينيون أيضاً من تسجيل الأرض بموجب وكالة بعد سنة ٢٠٠١، واستُبدِل هذا الإجراء بتسجيل عقد البيع لدى "اللجنة الشعبية" في المخيم. وشكل هذا النوع من التسجيل أكثر خيار موثوق به لتسجيل المعاملات بعد صدور قانون سنة ٢٠٠١، واعتُبر بالتالي الحل للمشكلة التي تسبب بها القانون التمييزي.

وهكذا فإن أغلبية الملاك في مخيم نهر البارد، ونتيجة التسجيل غير الرسمي للأراضي، أكان ذلك بموجب وكالة أم عقد مسجل لدى اللجنة الشعبية، لا تملك سندات ملكية كاملة، وملكيتها للأراضي ليست مسجلة في السجل العقاري. وهذا الأمر يقودنا إلى طرح السؤال الآتي: كيف يؤمن الملاك الفلسطينيون على أملاكهم؟ وفي الواقع، فإن التقصي الذي أجرته يُظهر أن سكان امتداد المخيم لم يروا في معظم الأحيان أن ثمة ضرورة للمستندات القانونية، وإنما استمدوا أمان الحيازة من مصادر أخرى، ولا سيما عن طريق الوثائق الخطية مثل الوكالة المبرمة لدى الكاتب العدل، أو العقد المسجل لدى اللجنة الشعبية، فقد أضفت هاتان الوثيقتان شرعية على ملكية الأراضي بصورة موثوق بها، كما أن ساكنيها استمدوا أمان الحيازة من التنظيم الاجتماعي الذي يواز هذه الممارسات في تطوير الأراضي. وأنشئت على مر السنين منظومة تطوير الأراضي في امتداد مخيم نهر البارد على يد فاعلين محليين هم على صلة وثيقة بالمجتمع المحلي هناك، واستندت إلى



الخريطة رقم ٢: عسكرة مخيم نهر البارد
 المصدر: فريق Kharita media

أكثر هشاشة في مراحل النزاع مع الدولة.

مواجهات سنة ٢٠٠٧

أحدثت مواجهات سنة ٢٠٠٧ زلزلاً في منطقة مخيم نهر البارد على مستويين لهما علاقة بأوضاع السكن. ويتمثل المستوى الأول في الأضرار المادية الهائلة التي تسبب بها القتال، إذ دُمّر "المخيم القديم" دماراً كبيراً خلال المعارك التي استمرت ١٠٥ أيام، ولحقت أضرار كبيرة جداً بامتداده، فقد دُمّر ٣٠% من المباني السكنية والتجارية، بينما اعتُبرت نسبة ٢٠% من المباني الأخرى آمنة جزئياً.^(٩) أمّا المستوى الثاني - وهو موضوع هذه الفقرة - فيتمثل في التحول في السياسة العامة الذي حدث بعد القتال، إذ تأثر امتداد

المخيم بشدة بسلسلة القرارات والتدابير التي اتخذتها الحكومة اللبنانية منذ سنة ٢٠٠٧. حتى سنة ٢٠٠٧، كانت الدولة اللبنانية تبنّت مقاربة تقوم، بصورة عامة، على عدم التدخل في امتداد المخيم، وهذه المقاربة لا تختلف كثيراً عن السياسة العامة المطبّقة بشكل عام في لبنان، حيال التجمعات غير الرسمية (informal settlements).^(١٠) ومن خلال هذا الموقف، ساهمت الحكومة في تسهيل تطور منطقة امتداد المخيم عن طريق القنوات غير الرسمية لمعاملات الأراضي وتسجيلها، لكن بعد مواجهات سنة ٢٠٠٧، أعلنت الحكومة اللبنانية نيتها البدء بالتدخل في ضبط الأمن في التجمع وإحكام قبضتها عليه. وتضمنت بيانات العديد من المؤسسات العامة وتصريحات عدة شخصيات تعبيراً واضحاً عن هذا التغيير في المقاربة؛ ففي

الأراضي اللبنانية، وبالتالي، محاولة فرض حكم الدولة اللبنانية عليه. وشكلت هذه السياسة على الأرض امتداداً للحملة السياسية التي نشطت في الأعوام الأخيرة، والتي تطالب بنزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وهو ما شهدناه في الإصرار على ذلك في "طاولة الحوار" اللبنانية من دون إشراك الجانب الفلسطيني في هذا الحوار المتعلق بشؤون تخصصه، بل إن ما يجري في مخيم نهر البارد تعدى ما اتفقت عليه "طاولة الحوار" اللبنانية بشأن نزع السلاح في امتدادات المخيمات الفلسطينية كي يجري تطبيق سياسة أحادية حتى داخل المخيم القديم، والتعامل مع ذلك كسياسة سيتم تطبيقها داخل المخيمات الفلسطينية الأخرى، وهذا بحسب النص المقتبس أعلاه.

وفضلاً عن ذلك، فإن وزارة الداخلية اللبنانية أصدرت في شباط/ فبراير ٢٠١٠ قراراً منعت فيه المؤسسات والجمعيات الفلسطينية من العمل في المنطقة المحاذية من دون حصولها على التصاريح الضرورية. وكان هذا مؤشراً آخر إلى رغبة الدولة اللبنانية في فرض القانون في امتداد المخيم خاصة، وذلك عبر معاملته - افتراضاً - كأرض لبنانية أخرى، علماً بأنه يجري التمييز ضد الفلسطيني في القوانين، وهو تناقض لا تريد الدولة اللبنانية حله، وإنما هي تفاقم هذا التناقض عبر إجراءاتها الأمنية التي يخضع فيها الفلسطيني لتمييز أمني إضافي (فلا نجد قرية لبنانية محاطة كلياً بأسلاك شائكة مثلاً). وفيما عدا ذلك، فإن نمط تطور امتداد المخيم لا يختلف كثيراً عن أنماط تطور القرى المجاورة، أو عدد كبير من المناطق الريفية في لبنان، وكذلك العديد من التجمعات غير الرسمية داخل العاصمة وحولها.

إذاً، فإن الحكومة تعاملت مع مخيم نهر البارد من خلال منظورين اثنين: الأمن والقانون، وهذا النهج سرعان ما تجسد في التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد المخيم. فمن جهة، حاولت الدولة السيطرة على عملية إعادة إعمارها، وكذلك على ضبط الأمن فيه ونظام حكمه في المستقبل.^(١٢)

اجتماع تحضيرى لمؤتمر المانحين الذي عُقد لجمع الأموال لإعادة إعمار المخيم وإعادة تأهيل محيطه، أعلنت لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني ما يلي:^(١١)

لقد تم التوصل إلى اتفاق بين جميع الأفرقاء المعنيين، بوضع مخيم نهر البارد تحت سيادة الدولة اللبنانية. فلأول مرة منذ أربعة عقود، ستمارس الحكومة سلطتها على مخيم فلسطيني، الأمر الذي يمهد الطريق أمام بسط السلطة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الأحد عشر الأخرى، إذ إن الحكومة تنوي تحويل برنامج استنهاض وإعادة إعمار [مخيم] نهر البارد إلى نموذج لباقي المخيمات.

وهكذا، فإن هذا كان إعلاناً من الدولة أنها ستبسط "سيادة الدولة اللبنانية" على المخيم وامتداده، وأنها مصممة بالتالي على إخضاعه للقوانين والتنظيمات اللبنانية، وهي قوانين تُهمّش اللاجئين عبر حرمانهم من حقوقهم الأساسية، وبينها الحق في التملك.

وإلى جانب التغيير العام في التعامل الرسمي مع منطقة مخيم نهر البارد بأكملها، فإن الخطاب العام أولى امتداد المخيم بصورة خاصة أهمية كبيرة، إذ كان هناك إصرار واضح من جانب مؤسسات الدولة على تأكيد أن هذا الامتداد ليس مخيماً فلسطينياً، وإنما هو جزء من الأراضي اللبنانية، وأنه، بالتالي، تنطبق عليه قوانين التنظيم المدني والبناء المرعية الإجراء داخل الأراضي اللبنانية. وفي هذا السياق، وللسبب نفسه، أولى المصطلح المستخدم للإشارة إلى امتداد المخيم أهمية كبيرة في الخطاب العام. فبينما أُطلق الجيش عبارة "المخيم الجديد" في بداية المواجهات للتمييز بين مخيم الأونروا وامتداداته، عادت المؤسسة نفسها فرفضت المصطلح في وقت لاحق، وأصدرت بياناً حذرت فيه الإعلام والمنظمات من استخدام عبارة "المخيم الجديد"، وفرضت استعمال تسمية "المنطقة المحاذية". وتعكس هذه الأهمية المعطاة للمصطلح إصرار الجيش ومؤسسات عامة أخرى على اعتبار المخيم الجديد جزءاً من

منطقة "المخيم الجديد"، تطرح تحدياً معقداً.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تستعمل الدولة عبارتي "غير نظامي" (informal) أو "غير قانوني" (illegal)، فإنهما تحملان مدلولاً مختلفاً عن ذلك الذي يقصده الباحثون والخبراء. فالآن دوراند - لاسيرف يقول إن مصطلح اللاقانونية (illegality) "يكشف لدى استخدامه من جانب السلطات الحكومية نية قمعية واضحة، أو أنه يلمح إلى تهديد."^(١٧) وسرعان ما انكشفت هذه النية القمعية عندما أعلنت الحكومة أنه لن يُعاد بناء امتداد مخيم نهر البارد إلا بوجود "إطار قانوني" لإعادة إعماره. فبحسب الحكومة اللبنانية، فإن الطابع غير القانوني لامتداد المخيم يكمن في أنه طُوّر "من دون مراعاة آليات تنظيم المناطق [zoning] أو التسجيل أو الترخيص، أو التقييد بها"، وقد اعتبرت الحكومة أن من شأن الإطار القانوني "حل هذه المسائل."^(١٨) بعبارة أخرى، فإن هذا الإطار من شأنه أن يقدم حلاً لإعادة بناء الهيكليات غير الرسمية في امتداد مخيم نهر البارد من خلال قنوات رسمية، أي عبر التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء، والتقييد بتنظيم الأراضي (zoning) وقوانين البناء،^(١٩) الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في الإطار التنظيمي للمنطقة التي يقع فيها امتداد المخيم.^(٢٠) ومسألة الملكية تزيد الأمور تعقيداً: فالحكومة التي تعي وجود ممارسات غير رسمية في معاملات الأراضي في مخيم نهر البارد، مصممة على عدم خلق سابقة قانونية عن طريق الاعتراف بالملكيات غير الرسمية في امتداد المخيم. فضلاً عن ذلك، وبما أن اللاجئين الفلسطينيين يُمنعون من التملك في لبنان، فإن هذا يعني أنهم لا يستطيعون تسجيل أملاكهم، ولا يمكنهم بالتالي التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء. واستناداً إلى هذه التعقيدات، فإن المفاوضات بشأن إطار مؤسساتي محتمل لإعادة الإعمار، لم تصل إلى نتيجة بعد. ويُذكر أن جهات لبنانية، وأطرافاً فلسطينية مختصة بموضوع الإعمار، طالبت، صراحة أو ضمناً، بحل المشكلة عبر وضع "استثناء" باعتبارها حالة طوارئ لما بعد الحرب.

وكما أشرنا سابقاً، فإن المنطقة منذ انتهاء المعارك أعلنت منطقة أمنية، وهي لا تزال حتى اليوم محاطة بالأسلاك الشائكة والجدران الأسمنتية، والجيش اللبناني يقيم حواجز تفتيش عند مداخلها. علاوة على ذلك، فإن المراحل الأولى من عملية إعادة الإعمار كشفت أن الأمن هو الهم الأساسي للسلطات العامة، فعلى سبيل المثال، كان الشغل الشاغل للجيش هو أن تتمكن الدبابات من الوصول إلى شوارع المخيم المعاد إعماره، ولذلك فرض شق طرقات واسعة، ومنع من بناء شرفات يتجاوز عرضها متراً واحداً،^(٢١) كما أن رؤية الحكومة إلى المخيم المعاد إعماره تضمنت مخطط حكم واضحاً يشمل "فرض الأمن وسيادة القانون في مخيم نهر البارد من خلال الحفاظ على النظام في الداخل والجوار."^(٢٢)

ومن جهة أخرى، اعتبرت الحكومة أن امتداد المخيم غير شرعي، ووصفته بـ "التوسعات غير النظامية" للمخيم، حيث يتمسك السكان بـ "ادعاءات ضعيفة" بحقهم في أملاكهم.^(٢٣) وقد عُرضت هذه النظرة بوضوح في الوثيقة التي قدمتها الحكومة في "مؤتمر الدول المانحة لاستنهاض وإعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين والمناطق المتضررة من المعارك في شمال لبنان"، في فيينا في حزيران / يونيو ٢٠٠٨.^(٢٤)

إن العلاقات التكافلية للتجمعات (Communities) التي تعيش في "المخيم الجديد" خلقت توسعات غير نظامية لمخيم نهر البارد. (... فكتيرون من سكان المخيم الذين انتقلوا إلى "المخيم الجديد" يتمسكون بادعاءات ضعيفة بحقهم في الأرض، وفي مرافق سكنية، وأصول اجتماعية أخرى موجودة خارج حدود أراضي المخيم. والقانون اللبناني منذ سنة ٢٠٠١، يمنع اللاجئين الفلسطينيين من امتلاك أراضٍ أو انتقالها إليهم بالوراثة. واستناداً إلى هذه القضايا، فإن إعادة تأهيل المرافق السكنية، والاتصال بخيوط الخدمات، ومصادرة الأراضي، والتعويض عن الأملاك المتضررة والمفقودة في

التعقيد في مناطق امتداد المخيم التي هي على حروف المخيم القديم - أي أطرافه المباشرة. فهذه المناطق التي تُعرف بـ "المناطق الحرفية" (prime areas)، وهو اسم جديد جرى تداوله في امتداد المخيم الذي تحول إلى حروف: A, B, C...، كانت تشكل استمراراً للمخيم القديم، وقد استند تصميم المباني فيها إلى التصميم المعتمد في المخيم. إلا أن هذه الأطراف تكبدت خلال القتال أضراراً واسعة النطاق بسبب قربها من المخيم القديم، وسُوّيت مباني كثيرة بالأرض، ولذلك فإن إعادة إعمارها أكثر تعقيداً وأكبر تكلفة من إعمار باقي المباني في امتداد المخيم. بيد أن ما يزيد المسألة تعقيداً هو أن إعادة إعمار هذه المناطق تتوقف إلى حد كبير على إعادة إعمار المخيم القديم، ولا سيما أنه أُعيد تصميم المباني في المخيم القديم، وجرى رفع مستوى الأرض فيه،^(٣٢) ولذلك لا يمكن أن تتم إعادة إعمار المناطق الملاصقة بالمخيم القديم على أساس معزول عن امتداد المخيم، وإنما يجب أن يُوضع مخطط توجيهي على أن يأتي منسجماً مع التصميم الجديد للمخيم القديم. وقد طلب ملاك المباني الواقعة في هذه الأطراف، وبمساعدة بعض المهندسين المعماريين والمخططين الذين يعملون عن كثب مع الفلسطينيين هناك، من "الأونروا" التدخل في إعادة الإعمار في هذه المناطق الملاصقة، إلا أن الوكالة ترفض الانخراط في أي نشاط لإعادة الإعمار خارج حدود المخيم. فضلاً عن ذلك، بُذلت محاولات لدى الجهات الحكومية كي توافق على إعداد مخطط توجيهي جديد للأطراف، غير أنها لم تُبد أي تعاون، وهكذا، فإن وضع الأطراف مجمد، ولا يزال مستقبلها مجهولاً.

إن وضع الأطراف يثير المخاوف بشأن المقاربة التي تعتمدها "الأونروا" في امتدادات المخيم. ففي الواقع، وفي الرؤية الأولية لإعادة الإعمار، فإن "الأونروا" اعتبرت ضمن الأفرقاء الثلاثة المسؤولين عن إعادة إعمار هذه المنطقة؛ فقد ورد في وثيقة فيينا: "إن الحكومة اللبنانية، وبالتعاون مع الأونروا وممثلي المنتفعين في المخيم الجديد (...). مكلفة

ولم تكن إعادة إعمار امتداد مخيم نهر البارد هي التجربة اللبنانية الأولى والوحيدة في إعادة إعمار التجمعات غير الرسمية بعد الحرب. فإعادة الإعمار في الجنوب وفي ضاحية بيروت الجنوبية عقب حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ تدرج إلى حد كبير في السياق نفسه. فقد أجازت الحكومة في هاتين الحالتين واستثنائياً، إعادة بناء هذه المناطق على الرغم من عدم رسميتها. أمّا في امتداد مخيم نهر البارد فإن الحكومة ما زالت تصر على وجوب التقيد بالقوانين، وترفض إقرار استثناء لمرة واحدة من أجل إتمام إعادة الإعمار. وعامل الاختلاف بين إعادة إعمار امتداد مخيم نهر البارد والحالات المشابهة السابقة ("الضاحية"، أو الجنوب، أو حتى مخيم "الأونروا" في نهر البارد) هو أن سكان امتداد المخيم، وخلافاً للباقيين، هم فلسطينيون يفتقرون إلى الدعم من حزب سياسي نافذ أو من منظمة ذات تأثير واسع، الأمر الذي كان من شأنه أن يوفر لهم المؤازرة الضرورية لفرض إطار إعادة الإعمار، ذلك بأن هذا الدعم أدى دوراً أساسياً في إنفاذ إعادة الإعمار في مناطق أخرى. ففي "الضاحية" مثلاً، أسفرت الضغوط السياسية التي مارسها "حزب الله" على الحكومة عن موافقة الأخيرة على اقتراح قانوني "يمنح ترخيصاً مؤقتاً واستثنائياً للسكان كي يعيدوا بناء منازلهم كما كانت عليه، حتى لو كانت تنتهك أحكام التنظيم المدني وتنظيمات البناء المطبقة حالياً."^(٣١) أمّا فيما يتعلق بمخيم "الأونروا" في نهر البارد، فإن الضغوط التي مارسها "الأونروا" و"المجتمع الدولي" دفعت الحكومة اللبنانية إلى الموافقة على إطار قانوني لإعادة إعمار المخيم، لكن فيما يخص امتداد المخيم، فإن ضعف التمثيل السياسي الفلسطيني في لبنان، والذي تزيد الانقسامات والخلافات المستمرة بين الفصائل الفلسطينية في حده، فضلاً عن فك الارتباط بامتداد المخيم من جانب "الأونروا"، أدت إلى إضعاف موقف سكان امتداد المخيم في مفاوضات إعادة الإعمار.

وتبلغ إشكالية إعادة الإعمار درجة كبيرة من

لـ "زبون" آخر، هذا إذا لم يشتريها بنفسه من جديد. وأخيراً، فإن المواجهات والتحول في السياسة العامة الذي أعقبها، ولداً أرضية ملائمة لتطبيق قانون التملك لسنة ٢٠٠١. وقد شرح نزار صاغية في مقابلة معه،^(٢٥) وهو محام درس تداعيات قانون سنة ٢٠٠١، أن مخاطر هذا القانون لم تتكشف إلا بعد المعارك في مخيم نهر البارد. وفي الواقع، فإن إحدى العواقب الأساسية جداً لهذا القانون تجلّت في إعادة إعمار المخيم القديم الذي يقع ضمن صلاحية "الأونروا". فمُنذ اللحظة الأولى، اتخذت الحكومة قرار مصادرة أراضي المخيم من ملاكها الأفراد اللبنانيين الأصليين، لكنها، حتى قبل أشهر قليلة فقط، كشفت (ومجدداً بصورة غير رسمية)، أن الوحدات التي أعيد إعمارها مؤخراً في المخيم القديم هي أملاك عامة، وأن الحكومة اللبنانية هي المالكة الوحيدة لها، وأنها ستوضع بتصرف المنتفع كي يستخدمها شرط تقيده بقوانين الدولة وتنظيماتها.

وبين إعادة الإعمار الإشكالية لامتداد مخيم نهر البارد ونوع الحياة الجديد المحفوف بالمخاطر، والذي ربما يُطبّق في المخيم القديم بإدارة "الأونروا"، فإن مواجهات سنة ٢٠٠٧ أتاحت للحكومة الفرصة كي تطبّق قانون التملك لسنة ٢٠٠١، مع ما يترتب على ذلك من انتقاص شديد لأمان الحياة بالنسبة إلى سكان مخيم نهر البارد. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الممارسات تشكّل سابقة خطيرة فيما يتعلق بحقوق المأوى التي يجب أن يتمتع بها الفلسطينيون في لبنان، ولا سيما أن الحكومة اللبنانية تصر منذ انطلاق إعادة الإعمار، على أن مخيم نهر البارد المعاد إعمارها سيصبح نموذجاً ربما يُطبّق على باقي المخيمات في لبنان.

خاتمة

لقد استطاع امتداد مخيم نهر البارد التطور في سياق ريفي حيث وجود المؤسسات الحكومية محدود، وذلك عبر سلوك الاتجاهات نفسها التي

مواصلة وضع مقاربات ملائمة للاستنهاض وإعادة الإعمار في المخيم الجديد.^(٢٦) لكن منذ انتهاء المواجهات، فإن "الأونروا" تتجنب الانخراط في إعادة إعمار امتداد المخيم، وتحصر مشاركتها في إزالة الأنقاض وإعادة تأهيل بعض البنى التحتية لأن نسبة كبيرة من مهجري المخيم القديم يقيمون مؤقتاً في امتداد المخيم، بحسب تبرير "الأونروا". والسبب وراء موقف "الأونروا" هذا هو أنها لا تريد أن توجد سابقة عبر التدخل خارج الحدود الجغرافية للمخيمات، على الرغم من أنها حالة طارئة. كما أن هذا الموقف محفوف بالمخاطر، لأنه إذا كانت "الأونروا" تحصر مسؤولياتها في المخيمات القديمة، فهذا يعني أنها تستثنى من تفويضها للاجئين الفلسطينيين الذين يُقيمون خارج المخيمات، والذين يشكلون نحو ٤٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.^(٢٧)

من جهة أخرى، وإلى جانب إعادة الإعمار، فإن بعض تداعيات المواجهات زاد في الهشاشات التي يعاني جزأها سكان امتداد المخيم: أولاً، أعاد القتال خلط أوضاع السكان، كما وضع تعريفاً جديداً لمعنى الالتزام بالقانون. فقد كشف النقاب عن بعض ممارسات المنظومة التي تنتقص من أمان الحياة، وكانت هذه الممارسات، قبل القتال، تُعتبر غير قانونية لكن آمنة، إلا إن تداعيات حالة اللاقانونية بدأت تظهر إلى العلن في مرحلة ما بعد الحرب. ثانياً، ساهم موقف الدولة اللبنانية في تمكين موقع ملاك الأراضي اللبنانيين، وأتاح لهم استغلال الموقف الضعيف لسكان امتداد المخيم عبر ابتزازهم والمطالبة باستعادة الأراضي التي سبق أن باعوهم إياها. وكان هؤلاء الملاك، بصورة عامة، محط ثقة فلسطينيي مخيم نهر البارد، لكن نظراً إلى الموقف السلبي للحكومة من امتداد المخيم بعد المواجهات، فإن سكان الامتداد صُنّفوا بأنهم "غير قانونيين"، وجرى التشكيك علناً في حقوقهم في أملاكهم. وهكذا بدأت تقع حوادث يقوم فيها مالك الأرض اللبناني بتهديد الملاك الفلسطينيين الحاليين، فيضغط عليهم كي يبيعوا الأرض

علاوة على ذلك، فإن هذه الدراسة تُظهر أن الأشخاص الأكثر تضرراً من هذا القانون هم السكان الذين تنبع حاجتهم إلى الأرض من حاجتهم إلى مأوى أساسي، في حين أن بعض المتعهدين والمستثمرين الذين يستخدمون الأرض لأغراض تجارية ويملكون المساحات الأكبر من الأراضي، ربما يتمكنون، من خلال أموالهم ومعارفهم، من إيجاد طرق لإضفاء شرعية على أملاكهم. وإلى جانب الحاجة إلى تعديل قانون سنة ٢٠٠١، فإن هذه الدراسة تكشف وجوب إنشاء هيكلية محلية قادرة على حماية الأملاك الرسمية وغير الرسمية الحالية لسكان التجمعات الفلسطينية، الذين هم، في هذا الوضع الراهن، متروكون ليناضلوا على نحو فردي من أجل حقهم الأساسي في المأوى، من دون دعم فاعل من أي منظمة سياسية أو أهلية، ولذلك فإنهم يُدفعون إلى استنباط حلول موقّعة لا تضمن حقوقهم في المدى الطويل. وما يشجع على الذهاب في خيار إنشاء مثل هذه الهيكلية هو وجود تجارب عديدة حول العالم، فضلاً عن أنوية تجارب فلسطينية في لبنان في هذا الموضوع، كما أنه يمكن الاستفادة من توفر خبرات فلسطينية ولبنانية ودولية في هذا الشأن، لكن ذلك يتطلب أساساً مبادرة من السكان إلى تنظيم أنفسهم، وتجنب الانقسامات، والتنازع بشأن السلطة. أخيراً، إن مستقبل امتداد مخيم نهر البارد، وكذلك امتداد أي مخيم أو تجمّع آخر في لبنان، يتوقف بصورة أساسية على مقاربة الدولة اللبنانية وموقفها من اللاجئين الفلسطينيين، فقد كشفت الأحداث الأخيرة في مخيم نهر البارد، وكذلك الدمار وإعادة الإعمار غير المكتملة، أن التعامل الحالي مع المخيمات والتجمعات يعطي الأمن والطابع القانوني الأولوية على حساب حياة السكان. ■

تطورت بها التجمعات غير الرسمية في بلاد الجنوب حول العالم؛ كما تطورت منظومة ذاتية الدفع على مر السنين لتنظيم توسّع هذا التجمع وهيكلته. وقد استندت هذه المنظومة إلى مجموعة من القواعد والتنظيمات المحلية المنشأ، التي كانت، بصورة عامة، تعمل بفاعلية قبل مواجهات ٢٠٠٧، إلا أنها اهتزت إلى حد كبير بفعل واقعتين: الأولى هي إصدار قانون سنة ٢٠٠١ الذي منع جميع الفلسطينيين من التملك، وهكذا ساوى نظرياً بين الحيازات الرسمية وغير الرسمية، فهو لم يوقف حيازة المنازل فحسب، بل دفعها نحو مزيد من عدم الرسمية بعد سنة ٢٠٠١ أيضاً. أمّا الواقعة الثانية التي كان لها تأثير أكبر كثيراً، فهي مواجهات سنة ٢٠٠٧، والتي أعقبها تحوّل كبير في السياسة العامة حيال المخيم وامتداده. وتشير استخلاصاتي إلى أن سياسات الدولة المركزية في مرحلة ما بعد المواجهات عطّلت عمل هذه المنظومة غير الرسمية، وأدت إلى زعزعتها وكشفت هشاشتها حيال الدولة. أمّا الخلاصة الأساسية لهذه الدراسة ولدراسات أخرى كثيرة تحلل وضع إيواء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فهي أن قانون سنة ٢٠٠١ يشكل انتهاكاً واضحاً للحق في المأوى الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان (وهو ما تركز في عدد من الموائيق الدولية أيضاً)، ولذلك، يجب تعديله بصورة عاجلة لأنه يساهم إلى حد كبير في تدهور أوضاع الفلسطينيين المعيشية في لبنان. كما تُبين هذه الدراسة أن هذا القانون يستثني الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات من سوق السكن الرسمية، الأمر الذي يزيد في هشاشتهم عبر دفعهم إلى حيازة المنازل بطريقة غير رسمية، لأن ملكيتهم غير الرسمية هذه مهددة عند وقوع أي أزمة أو في أي لحظة حرجة، أكان ذلك حرباً، أم موجة من إزالة "المخالفات" مشابهة لتلك التي شهدناها مؤخراً.

المصادر

- (١) Norwegian Refugee Council (NRC), Première Urgence (PU), (2009), *Needs Assessment in the Palestinian Gatherings of Lebanon: Housing, Water and Sanitation*.
- (٢) Ibid.
- (٣) انظر:
- S. Hanafi & T. Long (2010), "Governance, Governmentalities, and the State of Exception in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon", *Journal of Refugee Studies*, vol. 23, no. 2, pp. 134-159.
- ويذكر أن تعبير "مساحة خاضعة للاستثناء" في دراسة حنفي ولونغ مستمد من مفهوم "حالة الاستثناء" للكاتب جورجيو أغامبين إذ "تشير الحالة الاستثنائية إلى تعليق القانون من جانب الدولة السيادية، لدواعي الدفاع الوطني أو الأمن القومي عادة". انظر: G. Agamben (1998), *Homo sacer* (Stanford: Stanford University Press).
- (٤) منظمة العفو الدولية (٢٠٠٧)، "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: بين النفي والمعاناة" (١٧ تشرين الأول/أكتوبر).
- (٥) Bassem Chit (2009), *Nahr El-Bared Statistical Report 2009: Main Trends and Findings on the Conditions and the Situation of the Nahr El-Bared Displaced and Returned Population* (Lebanon: Lebanon Support).
- (٦) كي يثبت الشاري أنه لا يملك أراضي في أي مكان آخر، وأنه، بالتالي، لا يتجاوز المساحة القصوى المسموح بها، فقد كان عليه أن يقدم إفادة ملكية صادرة عن جميع المحافظات اللبنانية، إلا إن الحصول على مثل هذه الوثيقة كان صعباً جداً. ويروي الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم أنهم اصطدموا خلال محاولتهم إتمام هذه الإجراءات المعقدة، بعوائق في محافظة جبل لبنان، إذ كانت طلباتهم تُرفض باستمرار بسبب الطائفية السياسية تاريخياً. ومع أنه كان يمكن استخدام شخص لإنجاز المعاملة، إلا إن التكلفة كانت مرتفعة أيضاً.
- (٧) Nizar Saghieh & Rana Saghieh (2008), *Legal Assessment of Housing, Land and Property Ownership: Rights and Property Law Related to Palestinian Refugees in Lebanon*, Norwegian Refugee Council, وذلك في الموقع الإلكتروني:
[http://www.internaldisplacement.org/8025708F004CE90B/\(httpDocuments\)/AB5EE0830A170F38C125754400585FA0/\\$file/NRC+HLPR+Final+Report+Oct+2008.pdf](http://www.internaldisplacement.org/8025708F004CE90B/(httpDocuments)/AB5EE0830A170F38C125754400585FA0/$file/NRC+HLPR+Final+Report+Oct+2008.pdf)
- (٨) P. McAuslan (2003), "Bringing the Law Back" in *Essays in Land, Law, and Development* (England: Ashgate Pub.Ltd).
- (٩) Government of Lebanon (2008), "A Common Challenge: A Shared Responsibility", Presented at the International Donor Conference for the Recovery and Reconstruction of the Nahr el-Bared Palestinian Refugee Camp and Conflict Affected Areas of North Lebanon (Vienna).
- (١٠) M. Fawaz & I. Peillen (2002), "The Slums of Beirut: History and Development 1930-2002", Paper prepared for United Nations Center for Human Settlement.
- (١١) هذا الاقتباس مترجم عن الإنجليزية عن موقع "لجنة الحوار":
www.lpdg.gov.lb/NBC_Dconf/Vienna_QA_EN.pdf
- وجاء في هذا الموقع أن لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، التي كانت تُعرف سابقاً بفريق العمل اللبناني فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، تُعتبر هيئة حكومية يشارك فيها ممثلون من وزارات متعددة، وقد جرى تشكيلها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء اللبناني، وهي

تنسق مع "الأونروا" ومنظمة التحرير الفلسطينية "لتثمين الوعي وتشجيع مبادرات المصالحة بما يضمن حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في ظل سيادة الدولة والقانون".

I. Sheikh Hassan & S. Hanafi (Autumn 2010), "(In) Security and Reconstruction in Post-Conflict Nahr al-Barid Refugee Camp", *Journal of Palestine Studies*, vol. XL, no. 1, pp. 27-48.

Ibid. (١٣)

Government of Lebanon (2008), op. cit. (١٤)

Ibid. (١٥)

Ibid. (١٦)

A. Alain Durand-Lasserve (2006), "Informal Settlements and the Millennium Development Goals: Global Policy Debates on Property Ownership and Security of Tenure", *Global Urban Development Magazine*, vol. 2, no. 1, <http://www.globalurban.org/GUDMag06Vol2Iss1/Durand-Lasserve.htm>

Government of Lebanon (2008), op. cit. (١٨)

(١٩) إن المخطط التوجيهي لقريتي المحمرة وبنين، المحيطين بمخيم نهر البارد، يعتبر أن أغلبية المنطقة المحيطة بالمخيم هي منطقة سكنية وزراعية ذات كثافة بناء متدنية، حيث الحد الأدنى المسموح به عند فرز الأراضي (subdividing) هو ١٢٠٠م^٢ لقطعة الأرض الواحدة، ونسبة استغلال السطح (Surface Exploitation Ratio) هي ٢٠٪. لكن على أرض الواقع، فإن الحد الأدنى لمساحة قطعة الأرض المقسمة بطريقة غير رسمية في امتداد مخيم نهر البارد هو ١٠٠م^٢، بينما تتراوح نسبة استغلال السطح حالياً على أرض الواقع بين ٧٠٪ و٨٠٪.

(٢٠) في الواقع، اقترح الفريق الحكومي المتخصص استراتيجيات عامة لتسوية الوضع غير القانوني للبناء. فعلى سبيل المثال، وبما أن هذا الفريق يعي التباين بين مراسيم تنظيم الأراضي (zoning) وواقع البنى المشيدة في امتداد مخيم نهر البارد، فإنه أعرب عن استعداده لتطوير مخطط توجيهي جديد يأخذ في الاعتبار المورفولوجيا (شكل البناء) المدنية القائمة. علاوة على ذلك، وبما أن التقدم بطلب الحصول على رخصة بناء كان أحد شروط إعادة الإعمار، وبما أنه كان واضحاً أن السكان لا يستطيعون أن يتقدموا بطلب بأنفسهم لأنهم ليسوا ملاك الأراضي الرسميين، فإن الحكومة وعدت باستنباط إجراء يمكن السكان من الحصول على رخص بناء.

M. Fawaz (Autumn 2007), "Beirut: The City as a Body Politic", *ISIM Review*, vol. 20, issue 1, pp. 22-23. (٢١)

لقد رُفِع مستوى الأرض في المخيم القديم بأكمله، بسبب اكتشاف موقع أثري تحته.

Government of Lebanon (2008), op. cit. (٢٣)

J. Chaaban, H. Ghattas, R. Habib, S. Hanafi, N. Sahyoun, N. Salti, K. Seyfert, N. Naamani (2010), *Socio-Economic Survey of Palestinian Refugees in Lebanon*, Report published by the American University of Beirut (AUB) and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).

(٢٥) مقابلة مع نزار صاغية في مكتبه في بيروت، الأشرفية، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.